



2993/5

2017/02/15



مدير مكتب الأمين العام
رقم : ٩٩٥
تاريخ: ٢٠١٧/٢/١٩

تميم رقم (٢) لسنة ٢٠١٧

بشأن المادة (٣٣) من قانون المناقصات العامة رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦

نظراً لتنفيذ القانون رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة ومتناهياً إلى

المادة (٣٣) من هذا القانون والتي تنص على:

"أنه يجب على الجهات الحكومية إعداد ونشر خططها السنوية الملزمة لعقود التوريد والمقولات والخدمات، ولتلزم بإعداد جدول عن المناقصات و التأهيلات التي ستطرح من قبلها خلال مدة أدتها (٩٠) سعين يوم قبل طرحها مع وجود نبذة عن المناقصة أو التأهيل، وبناء عليه يحظر التعاقد بقصد استفاذ الاعتمادات المالية كما يحظر التعاقد في الشهر الأخير من السنة المالية إلا في الحالات الاستثنائية التي تقتضيها ضرورة العمل وبموافقة الوزير المشرف على الجهة الحكومية المختصة"

فعليه يرجى من كافة الجهات العامة الخاضعة لأحكام هذا القانون الالتزام بتطبيق المادة (٣٣) المذكورة أعلاه وتزويد الجهاز المركزي للمناقصات العامة بالخططة السنوية حتى يتسعى نشرها في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الإلكتروني.

وتفصلاً بقبول فائق الاحترام ..."

العام المالي/العام المالي
دولي/دولي

الأمين العام
مع رئيس

الجهاز المركزي للمناقصات العامة

جعفر العبد

شئون المركزي للمناقصات العامة

الأربعاء ٢٠١٧/٢/١٩

رئاسة اللارز
مع المركزي

بياناته الآتية
يشتمل العام الولارز
الموافق ٢٠١٧/٢/١٩
يشتمل شهراً
يشتمل
يشتمل
يشتمل